

لقوله صلى الله عليه وسلم ان الملايكة تتأذي مما
يتأذي منه بنواحد **ويحرم على المحدث** حدثا اصغره هو المحدث
عند المطلق غالبا **ثلاثة اشياء** والاصح انه يخص كل واحد
المربوطة لان وجوب الغسل والمسح مختصان بها وان كل عضو
يرتفع حرته بغسله في الغسولة يسجد في المسوح وانما
حرر من المصحف بذلك العضو يغسله قبل تمام الطهارة
لان ذلك لا يبني تطهرا وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا
الصلاة والطهارة من المصحف وحمله على العلم المتقدم
بيانه في كل من هذه الثلاثة في الكلام على ما يحرم بالحيض
تخيبة قد علم من كلام المصنف ان المحدث الذي لا يرتبط
واصفه ووجهه صرح كل من ابن عبد السلام والزمخشري في قوله
خاتمة فيها مسائل منسوبة مهمة يحرم على المحدث
ولو اصفه من خريطة وصدوق فيهما مصحف والخريطة
وعاها ليس من اظفار وغيره ولا بد ان يكونا موزين للمصحف
كما قاله ابن المقرئ لانها لما كانا موزين له كانا كالجبال
وان لم يخالفي بيعوه والعلاقة كالخريطة اما الذي يرتب
المصحف فيها او هو ثوبها او يورثه ليرحمه ربهما ويحرم

ما

ما كتب لدرس قران ولو بعض اية كواجب لان القران قد انبت
فيه للدراسة فاستدرك المصحف اما ما كتب لغير الدراسة
كالتميمة وهي ورقة يكتب فيها شيء من القران وتعلق على
الراس مثل البركة والسيان التي يكتب عليها والبراهمة فلا يحرم
مهما ولا حملها لانه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا بالي
هرقل وفيه يا اهل الكتاب تفالوا بكلمة سوا بيننا وبينكم
الامية وراى امر حامها بالمحا فضا على الطهارة ويسجد
كتابة الحروف وتعلقها بها اذا جعل عليها اسماء ونحوه وينبغي
الغسل به لحمل كتب الحديث ومهما وجب المحدث قلب ووقف
المصحف بعد ونحوه قال في الروضة لانه ليس بحامل ولا يمس
ويكفر كتب القران على حائطه ولو بسجد وثياب وطعام ونحو
ذلك ويجوز هدر الحيايط وليس الثوب والكل الطعام ولا يضر
ملاقاة ما في المورة بخلاف ابتلاخ قسط عليه اسم الله تعالى
فان ذلك يحرم عليه ولا يدركه كتب شيء من القران في ان يستقي
ما وده للشفاء اخلاقا واقع لان عبد السلام في فتاويه
من التحنن والكل الطعار لسرب الماء الراهمة فيه ويكره الحرق
حطب نقش بالقران لمان قصده صيانة القران فلا يدرك